

مؤقت

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون



الجلسة ٦٧٤٤

الثلاثاء، ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي السيد جوكوف
أذربيجان السيد موسيف
ألمانيا السيد بيرغر
باكستان السيد أحمد
البرتغال السيد موريس كابرال
توغو السيد مينون
جنوب أفريقيا السيد لاهر
الصين السيد وانغ من
غواتيمالا السيد برث غوتيرث
فرنسا السيد أرو
كولومبيا السيد ألتاتي
المغرب السيد لوليشكي
الهند السيد كومار
الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



الرجاء إعادة استعمال الورق

12-27933 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وعقب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء المجلس، أُذِن لي بالإدلاء بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بعملية الانتقال السلمي بقيادة يمنية نحو نظام سياسي عادل وديمقراطي. وهو يسجل التقدم المحرز في الآونة الأخيرة، ومن ذلك انتخابات ٢١ شباط/فبراير التي جرت في أجواء سلمية إلى حد كبير وشهدت مستوى مشجعا من إقبال الناخبين وعملية نقل السلطة إلى الرئيس عبد ربه منصور هادي في ٢٥ شباط/فبراير، ضمن إطار مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ. ويؤكد مجلس الأمن مجددا التزامه بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامه أراضييه.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء التدهور الذي حدث مؤخرا في مستوى التعاون بين الأطراف الفاعلة السياسية وما يشكله ذلك من مخاطر على عملية الانتقال. ويعيد المجلس تأكيد قراره ٢٠١٤ (٢٠١١)، ويهيب بكل الأطراف الفاعلة السياسية في اليمن أن تظل ملتزمة بالانتقال السياسي

وبالنظام الدستوري، وأن تقوم بدور بناء في هذه العملية وتنبذ العنف.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن المرحلة الثانية من عملية الانتقال ينبغي أن تركز على عقد مؤتمر للحوار الوطني، وإعادة هيكلة قوات الأمن، والتصدي لمسألة امتلاك السلاح من غير إذن وخارج نطاق مراقبة الدولة، وسن تشريعات بشأن العدالة الانتقالية بغية دعم المصالحة والإصلاح الدستوري والانتخابي وإجراء انتخابات في عام ٢٠١٤. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة إنجاز هذه العمليات السياسية بصورة جامعة تحقق المشاركة الكاملة لمختلف أطراف المجتمع اليمني، بما في ذلك مناطق البلد، والفئات الاجتماعية الكبرى وكذا المشاركة التامة والفعالة للمرأة.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية التخطيط الجيد والسير السلمي لعملية التحضير لمؤتمر الحوار الوطني، وهو لذلك يحث على أن تسرع الحكومة اليمنية بتشكيل لجنة تحضيرية جامعة تشارك فيها الفئات المعنية الرئيسية. ومن أجل تنفيذ عملية جامعة بحق، يذكر مجلس الأمن الحكومة اليمنية والأطراف الفاعلة الأخرى بضرورة إطلاق سراح المتظاهرين الذين تم اعتقالهم عشوائيا خلال الأزمة.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد إزاء ما يشهده اليمن من هجمات إرهابية مكثفة، بما في ذلك الهجمات التي يشنها تنظيم القاعدة. وهو يدين هذه الهجمات الإرهابية بالغ الإدانة ويعرب عن تأييده للجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية من أجل مكافحة الإرهاب والامتنال لكل التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي

”ويؤكد مجلس الأمن مجدداً على ضرورة محاسبة جميع المسؤولين عن الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال العنف. كما يلاحظ مجلس الأمن بقلق تواصل تجنيد الأطفال واستغلالهم من قبل المجموعات المسلحة وبعض العناصر العسكرية، وهو يدعو إلى مواصلة بذل الجهود الوطنية من أجل منع استغلالهم وتجنيدهم.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعوته جميع الأطراف أن تظل ملتزمة التزاماً تاماً بنجاح عملية الانتقال، وهو يرحب بمواصلة الأمين العام ومستشاره الخاص، جمال بنعمر، بذل جهود المشاركة والمساعدة الحميدة. ويرحب المجلس أيضاً باعتماد الأمين العام إرسال فريق من الخبراء لرصد التنفيذ وتقديم المشورة إلى الأطراف بالتشاور مع الحكومة اليمنية، وهو يعرب عن تأييده لعزم الأمم المتحدة تركيز مشاركتها السياسية في حضور محدود في اليمن عن طريق موظفين يعملون عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل دعم الجهود اليمنية الهادفة إلى تنظيم عملية حوار وطني تكون جامعة وشفافة وقائمة على المشاركة، وبالتنسيق مع البعثات الشريكة والحكومة اليمنية من أجل اعتماد تشريعات بشأن العدالة الانتقالية وتنفيذ إصلاحات دستورية وتقديم الدعم حتى موعد الانتخابات العامة في عام ٢٠١٤ وأثناء إجراء هذه الانتخابات. وسيظل مجلس الأمن يراقب عن كثب الوضع في اليمن ويتابع عن قرب الخطوات القادمة باتجاه تحقيق انتقال سياسي سلمي للسلطة“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت

الرمز S/PRST/2012/8.

لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي. ويتقدم المجلس بأحر التعازي إلى أسر ضحايا الهجمات التي وقعت في آذار/مارس في آيين، جنوب اليمن.

”ويلاحظ مجلس الأمن التحديات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي يواجهها اليمن، والتي جعلت العديد من اليمنيين في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وهو يرحب بتوسيع قدرة وكالات الأمم المتحدة وشركائها على الاستجابة للحالات الإنسانية، ويشير في الوقت نفسه إلى ما يشعر به من قلق إزاء ما تشهده خطة الاستجابة للحالات الإنسانية لعام ٢٠١٢ من نقص فادح في التمويل، ويحث المانحين على تجديد ومواصلة دعم هذه الخطة. وهو يحث أيضاً كل الأطراف على تيسير وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المحتاجين للمساعدة الإنسانية وصولاً كاملاً وآمناً وحرًا.

”ويشير مجلس الأمن مع التقدير إلى الاجتماع الوزاري لأصدقاء اليمن، المقرر عقده في الرياض في ٢٣ أيار/مايو، ويهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم الفاعل من أجل مساعدة الحكومة اليمنية على مواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية القادمة. ويتطلع مجلس الأمن إلى أن يرى السلطات اليمنية تضع، بالتعاون الوثيق مع كل الأطراف في اليمن وبروح من الحوار، خطة عمل بشأن كيفية التصدي لهذه التحديات بمساعدة من المجتمع الدولي. وهو يؤكد ما يراه من أن أصدقاء اليمن لهم دور ذو أهمية خاصة في جمع الأطراف الفاعلة الدولية الكبرى على السعي معاً من أجل دعم خطط اليمن الكلية لتحقيق الانتقال خلال السنتين القادمتين.

وأعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد سلال (اليمن): في البداية أتقدم بالتهنئة لسعادة السفير، السير مارك غرانت، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على حُسن إدارته لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر بحنكة واقتدار، والشكر موصول لسعادة سفير جمهورية توغو السيد كودوجو منون الذي أدار أعمال المجلس الشهر الماضي بحكمة اقتدار.

اليوم اعتمد مجلس الأمن البيان الرئاسي الوارد في الوثيقة S/PRST/2012/6 بشأن الوضع في بلادي، وهنا أود الإشارة إلى التالي:

تتقدم حكومة بلادي بالشكر الجزيل إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وفي المقدمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة، والشكر موصول إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي والدول المانحة، وبخاصة الدول الدائمة العضوية على جهودها التي تبذلها لمساعدتنا لتجاوز الظروف الصعبة التي يمر بها الوطن. كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى معالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة على مساعيه الحميدة وجهوده الحثيثة، ولمستشاره الخاص السيد جمال بنعمر وفريقه المعاون في متابعة تنفيذ المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية.

منذ التوقيع على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، شهدت بلادي كثيرا من التطورات الإيجابية، حيث تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني، واللجنة العسكرية والأمنية، والحدث الأكبر والأهم إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في ٢١ شباط/فبراير من العام الجاري، والتي شهدت إقبالا كبيرا من الشعب اليمني وأسفرت عن تنصيب فخامة الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيسا للجمهورية اليمنية.

إن حكومة الوفاق الوطني لا تزال تواجه تحديات كبيرة تقف حجر عثرة في تنفيذ برامجها الاقتصادية والتنمية، حيث تعاني البلاد من أزمة اقتصادية خانقة نتيجة لمحدودية الموارد، وزاد على ذلك ما خلفه العام المنصرم من توقف للعجلة الاقتصادية، حيث لا يزال يعاني المواطن اليمني من انقطاعات مستمرة في التيار الكهربائي، ونقص حاد في خدمات المياه، والمستنقعات النفطية والغاز المتزلي. وهنا نعوّل كثيرا على المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى مخرجات الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن المقرر عقده في الرياض في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢.

خلال العام الماضي ونتيجة الوضع السياسي غير المستقر في اليمن والعمليات الإرهابية التي شهدتها بلادنا، فقد تأثر الوضع الإنساني بشكل كبير، وطبقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، يوجد ثمانية مليون مواطن يمني بحاجة للمساعدة الإنسانية العاجلة وحياتهم لا تزال معرضة للخطر، وقد زاد عدد النازحين والمشردين داخليا حيث يوجد قرابة نصف مليون نازح يمني من محافظة أبين وصعدة لحج وحجة وعدن وعمران وتعز... وغيرها من المحافظات اليمنية، يعيشون في أوضاع إنسانية بالغة الصعوبة، وتستضيفهم ١١ محافظة من أصل ٢١ محافظة يمنية. وبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لاستيعابهم وتقديم الخدمات الضرورية لهم، إلا أن محدودية الموارد لا تزال تقف عائقا في التخفيف من آثارها. وعلاوة على ذلك أيضا تستضيف اليمن ما يقارب من مليون لاجئ صومالي ومن القرن الأفريقي إذ لا يزال هناك تدفق كبير منهم إلى اليمن وذلك بحسب إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، حتى في ظل هذه الظروف الصعبة.

واليمن شريك مع المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب، وهو من الدول التي تضررت كثيرا بسبب هذه الآفة. وتؤكد

فقد كان شهراً حافلاً بالعمل، وتمكنا فيه من تحقيق توافق في الآراء بشأن العديد من المسائل المدرجة في جدول أعمالنا. ولم يكن بمقدورنا تحقيق ذلك بدون العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية التي قدمتها جميع الوفود وممثلو الأمانة العامة، فضلاً عن المترجمين الشفويين، وموظفي خدمة الاجتماعات ومهندسي الصوت. وإذ نصل إلى نهاية رئاستنا، أعلم أنني أتكلم بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس حين نتمنى لوفد الولايات المتحدة حظاً سعيداً في شهر نيسان/أبريل.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

حكومة بلادي على التزامها بمحاربة الإرهاب، وتواجهه بكل ما تستطيع، إلا أنه وفي نفس الوقت، يعول اليمن على أهمية تكاتف المجتمع الدولي وتقديم الدعم له في محاربة هذه الآفة الخبيثة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وبذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أغتنم هذه الفرصة باسم وفد المملكة المتحدة، لأتوجه بالشكر إلى جميع أعضاء مجلس الأمن، وخاصة إلى زملائي الممثلين الدائمين وموظفيهم، وإلى أمانة المجلس، على كل الدعم الذي قدموه لنا في شهر آذار/مارس.